

ميزانية الدولة لسنة 2014

مزيد تعميق مشاكل البطالة و الفقر و غلاء المعيشة

إن ما تمر به بلادنا اليوم يعد من أصعب المراحل سواء كان ذلك على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني طرف اجتماعي فرضته المرحلة الانتقالية و لعل أبرز ما يميز هذه الفترة ميزانية الدولة لسنة 2014 التي أثارَت و لا تزال جدلا واسعا في كل الأوساط و التي أجمعت في أغلبها أن هذه الميزانية ستتسبب في تفكير الطبقة الوسطى من خلال الترفيع في الأتاوات و الأداءات علما و أن هذه الطبقة قد تراجعت من 80% من جملة الشعب التونسي إلى 60% كما أن هذه الميزانية و كما يؤكد البعض أنها تلغي الانتدابيات خلال سنة 2014 مع الإشارة إلى أنها تلغي كذلك الزيادة في الأجور.

غلاء المعيشة

إن إن ميزانية الدولة 2014 قد عمدت بالأساس إلى الترفيع في كل ما يتسبب في استنزاف جيب المواطن مع العمل على تجميد الأجور . و لم تحقق أبرز آمنيات التونسي و هي انخفاض تكاليف المعيشة إذ أنه منذ 15 جانفي 2011 و الأسعار « تلتهب » شيئا فشيئا حتى بلغت اليوم مستوى لا يطاق و أصبح كثيرون عاجزين عن توفير أبسط ضروريات الحياة و بعد الثورة زادت معاناة الطبقة الوسطى في مواجهة المصاريف اليومية فيما تفققت معاناة التونسيين المصنفين تحت خط الفقر . فتكلفة « قفة » التونسي ارتفعت منذ الثورة إلى الآن بنسبة تجاوزت 50% وفق الخبراء فأسعار المواد الغذائية مثلا ارتفعت إلى أكثر من 8% في نهاية 2012 مقارنة بسنة 2010 إضافة إلى ارتفاع أسعار بقية المواد بلا استثناء .

فقر

ارتفع عدد الفقراء بدوره بعد الثورة و تقدر الاحصائيات الرسمية عدد الفقراء في تونس بنسبة 15% أي ما يعادل مليون و نصف منهم حوالي 500 ألف تحت خط الفقر المدقع فيما تقول احصائيات غير رسمية أن عدد الفقراء في تونس يناهز مليوني مواطن و يقول خبراء و مختصون أن الطبقة الوسطى بدأت بدورها تقترب من خط الفقر بحكم غلاء المعيشة.

بطالة

في سنة 2010 كانت نسبة العاطلين عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية في حدود 13% لكنها ارتفعت بعد الثورة إلى 18.7% و هي الآن في حدود 17.6% و رغم ما ذكرته الحكومات المتعاقبة حول مساعيها لتوفير مواطن شغل للعاطلين إلا أن العاطل لم يمس ذلك على أرض الواقع و اعتبر الحل الذي تقدمها الحكومة من حين لآخر ضعيفا .

غلاء المعيشة و الفقر و البطالة ثلاثة أهداف رئيسية لميزانية الدولة لسنة 2014 و يظهر ذلك خاصة في سياستها المزمع اتباعها المتمثلة في ضرورة المرور من مرحلة سياسة التوسع التي تم انتاجها منذ سنة 2011 إلى سياسة التحكم في النفقات أي سياسة التقشف التي تتبنى بالأساس عدم برمجة انتدابيات جديدة خلال سنة 2014 ماعدى خريجي مدارس التكوين المرخص فيها و عدم إدراج أي مشروع جديد غير جاهز للتنفيذ و عدم ترسيم أي برنامج جديد للزيادة في الأجور . من جهة أخرى هناك شق كبير من مختلف شرائح المجتمع يعارضون هذه الميزانية و يعتبر أن المواطن هو الحلقة الأضعف و أنه عوضا عن تحريك التنمية و إصلاح الجباية و التحكم في ميزانيات رئاسة الحكومة و رئاسة الجمهورية و المجلس التأسيسي يتم اللجوء إلى « امتصاص » جيب التونسي و ارهاقه أكثر مما هو مرهق .

اتحاد عمال تونس يدعو التونسيين إلى الاستعداد للدفاع سلميا عن حقهم في ميزانية دولة تلبى أهداف الثورة

اتحاد عمال تونس من جانبه عبر عن رفضه التام لمشروع ميزانية 2014 و أصدر بيانا في ذلك مبديا الملاحظات التالية : « إن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 جاء ليكرس نمطا اقتصاديا ظل سائدا منذ سنوات لا يأخذ في عين الاعتبار اختلال التوازن الجهوي و صعوبة الظروف المادية للفئات

المهمشة و المحرومة و لم يقترح حولا فاعلة لأهم المشاكل الاجتماعية من فقر و بطالة و نقص في المرافق الأساسية . » و أكد الاتحاد أن مشروع الميزانية لم يراع المطلب التي قامت عليها ثورة 14 جانفي خاصة المتعلقة بالبطالة و بالارتقاء بالمناطق الداخلية الأقل حظا و بالتالي فإنه غيب مطلب الكرامة التي لا يمكن أن تتحقق من دون شغل خاصة و أن هذا المشروع لا يتضمن برمجة انتدابيات جديدة و لا يبرمج مشاريع تنموية جديدة من شأنها توفير مواطن شغل إضافية كما أنه أقر عدم الزيادة في الأجور و هو ما يتناقض مع الظروف المادية و الاجتماعية الصعبة للشغالين حيث بات من الضروري مراجعة الأجور نظرا لارتفاع نسبة التضخم و الارتفاع المشط للأسعار منبها أن هذا الإجراء سيؤدي إلى مزيد التوتر لدى الطبقة العامة و التي ستجد نفسها مضطرة للدفاع عن حقوقها بكل الطرق المشروعة .

كما تضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 إضافة ضرائب جديدة في شكل إتاوات على السيارات و ضريبة على الأرباح و على المعاملات التجارية من شأنها أن تزيد في تفكير الطبقة الوسطى و تهزتها و هي التي كانت تمثل عنصر استقرار و توازن داخل المجتمع . كما أكد الاتحاد أن المتأمل في هذا المشروع لا يلاحظ

كريم الطرابلسي خبير اقتصادي:

ميزانية الدولة لسنة 4102 نقطة استفهام كبيرة

كريم الطرابلسي خبير اقتصادي و مستشار بمنظمة الشراكة الدولية حول الميزانية « IBP » و هي منظمة دولية مقرها في واشنطن تعمل على دعم الشفافية و التشاركية في ما يخص الميزانية في أكثر من مئة دولة في العالم من بينها تونس . س : ماهو الفرق بين المقاربة الكلاسيكية للميزانية و مقاربة ما يدعى بميزانية حسب الأهداف ؟

ج : المقاربة الكلاسيكية للميزانية هي قائمة على توزيع نفقات الدولة على حسب المؤسسات و على حسب الوزارات و هي أيضا لا ترسم أهداف معينة لكل هذه النفقات و تقتصر فقط على المراقبة سواء كانت المراقبة الداخلية من طرف أجهزة السلطة التنفيذية أو المراقبة عن طريق دائرة المحاسبات و حتى تكون منظومة الميزانية أكثر نجاعة هناك الكثير من الدول منذ الثمانينات أقرت بمحدودية المنظومة الكلاسيكية للميزانية و تولت إرساء ما يسمى بمنظومة ميزانية حسب الأهداف مما أعطى مرونة أكثر لرؤساء المصالح الإدارية لتوظيف النفقات و هذا يضيف عليها أكثر نجاعة و من جهة أخرى تمكنهم من تقييم نجاعة هذه النفقات و هي فلسفة جديدة للميزانية لكنها تأخرت كثيرا في تونس إلى حدود التسعينات تقريبا و إلى حد الآن لم تتوصل إلى اصلاح منظومة الميزانية و هذا يحتم هيكلية جديدة ليس على المستوى التقني فقط و إنما وجب هيكلية جديدة على مستوى توزيع المسؤوليات داخل الوزارة التي يجب أن تتسجم مع هذه المنظومة الجديدة و ذلك حسب البرامج و ليس حسب المهام ففي وزارة الفلاحة مثلا يمكن أن نجد مدير عام برامج المياه و مدير عام حماية الشريط الساحلي و مدير عام إعادة هيكلة بالمناطق السقوية و يتم تقسيم هيكل على حسب البرامج و ليس على حسب المناطق الجغرافية و يعد هذا من الأسباب التي أخرت ارساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية .

على كل هناك هيكل كامل في وزارة المالية مهم بهذا الشأن و حسب ما ورد علينا قد تحقق تقدم في هذا المجال و لأول مرة في تونس في سنة 2014 وقع تقديم ميزانيات كل الوزارات بنسختين نسخة كلاسيكية و أخرى حسب الأهداف و هذه تعد خطوة إيجابية رغم أن تقديمها يقتصر فقط على المستوى التقني يعني على الأوراق فقط و ذلك لأن هذا يستدعي على المستوى التطبيقي إعادة تنظيم هيكل لكل الوزارات .

س: الفرق بين الآداءات و الأتاوى ؟

ج : لست مختصا في الجباية و لكن على المستوى التقني لا أرى فرقا بين الآداءات و الأتاوى إلا أنه يمكن أن يكون إدراج هذا المصطلح الجديد للتخفيف من وطأة لفظ آداءات على الرأي العام لأنه حين نقول آداءات جديدة قد يساهم هذا في بعث توترات إجتماعية و في احتجاجات و لكن مصطلح آتاوى مصطلح لطف و جديد و ربما يكون له وقع أقل حدة على سمع المواطن . س : اعتمدت ميزانية 2014 على التداين الخارجي ... لكن إذا لم تحصل الحكومة على القروض المبرمجة فهل سيستعصي عليها تنفيذ برامجها ؟

ج : هذه نقطة استفهام كبيرة في ميزانية الدولة لسنة 2014 حيث أن موارد الدولة جزء كبير منها متأت من القروض الخارجية تقريبا أكثر من 5000 مليون دينار مبرمجة لقانون المالية لسنة 2014 بعنوان الدين الخارجي و هنا السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الضمانات للحصول على هذه القروض ؟ خاصة أن علاقة البلاد اليوم بشركاءها في الخارج فيها الكثير من الأخذ و الرد خاصة في ظل رفض تعليق البنك الإفريقي نشاطه في تونس هذا من جهة و التردد الواضح لدى البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في التزامهما بوعودهما في سنة 2013 حيث أنه في إطار الميزانية التكميلية لسنة 2013 قلصت هذه المؤسسات المالية الكبرى من حجم القروض الممنوحة لتونس

و يعتبر هذا المبلغ الكبير من القروض الخارجية مرتبط أشد الارتباط بوصول الأطراف السياسية إلى وجود حل سياسي لضمان الرؤيا السياسية الواضحة على المدى المتوسط إن لم يكن على المدى القريب لأن هذه المؤسسات لا تمنح هذه المبالغ المالية الهامة إن لم يكن هناك وضوح شامل للحياة السياسية في البلاد و نحن نرجوا أن يتم التوافق في أقرب وقت ممكن .

س : مقاومة السوق الموازية و مقاومة الفساد من شأنه أن يسمح للدولة بإضافة نقطتين في الناتج الوطني الخام لماذا تأخر الجهاز التنفيذي في محاربة هؤلاء الأفتين ؟

ج : هناك مشاورات تتم في إطار الإصلاح الجباي و لكن هذه المشاورات تقتصر إلى التشاركية خاصة في مدى تشريكها للمنظمات الوطنية التي لديها خبرة في هذا الميدان مثل الاتحاد العام للشغل و منظمة الصناعة و التجارة اللذان عبرا عن قلقهما من مسار هذه المشاورات في إطار اللجان هناك بعض الإجراءات بمقتضى قانون المالية 2014 للحد من بعض مظاهر التهرب الجباي يعني مثلا الإجراء المتعلق بمنع التعامل نقدا في كل المعاملات التي تفوق 20 ألف دينار تعتبر هذه خطوة إيجابية و لكن ليست حلا للمشكل لذلك يجب ألا مراجعة الصلاح الجباي في عنصرين أولا مقاومة ظاهرة التهريب و الاقتصاد الموازي بصفة عامة و ثانيا مراجعة النظام التقديري لذلك فإن التحدي الكبير هو كيفية ارساء نظام جباي عادل تتقاسم فيه مل شرائح المجتمع على حد سواء هذه التضحيات .

قرارات تتعلق بضرورة التقشف و الحد من مصاريف الدولة التي تمثل عبئا على كاهل الشعب و كان من الأجدر الإسراع بالتقليص من هذه المصاريف ... لذا فإن المكتب التنفيذي لاتحاد عمال تونس :

« يعتبر أن هذه الميزانية كارثة على عموم الشعب التونسي و هي لا تلبى الحد الأدنى من المطالب الشعبية و تفتقر إلى الجدية في استنباط الحلول للمشاكل القائمة و بالتالي يطالب الاتحاد نواب المجلس التأسيسي بعدم التصويت على مشروع هذه الميزانية و أن يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات مكونات المجتمع المدني و أصحاب الاختصاص و تطوعات الشعب و يدعو أيضا كافة التونسيين إلى الاستعداد للدفاع سلميا عن حقهم في ميزانية دولة تلبى أهداف الثورة من كرامة و تشغيل و نهوض بالمناطق المهمشة و المحرومة و يدعو كافة الشغالين و خاصة منخرطي اتحاد عمال تونس إلى اليقظة و الاستعداد للدفاع عن حقهم في تحسين ظروفهم المادية و المعنوية و الحفاظ على الطبقة الوسطى من التفجير و التهميش الذي يبشر به مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 . »

حنان العبيدي



كريم الطرابلسي خبير اقتصادي و مستشار بمنظمة الشراكة الدولية حول الميزانية « IBP » و هي منظمة دولية مقرها في واشنطن تعمل على دعم الشفافية و التشاركية في ما يخص الميزانية في أكثر من مئة دولة في العالم من بينها تونس . س : ماهو الفرق بين المقاربة الكلاسيكية للميزانية و مقاربة ما يدعى بميزانية حسب الأهداف ؟

ج : المقاربة الكلاسيكية للميزانية هي قائمة على توزيع نفقات الدولة على حسب المؤسسات و على حسب الوزارات و هي أيضا لا ترسم أهداف معينة لكل هذه النفقات و تقتصر فقط على المراقبة سواء كانت المراقبة الداخلية من طرف أجهزة السلطة التنفيذية أو المراقبة عن طريق دائرة المحاسبات و حتى تكون منظومة الميزانية أكثر نجاعة هناك الكثير من الدول منذ الثمانينات أقرت بمحدودية المنظومة الكلاسيكية للميزانية و تولت إرساء ما يسمى بمنظومة ميزانية حسب الأهداف مما أعطى مرونة أكثر لرؤساء المصالح الإدارية لتوظيف النفقات و هذا يضيف عليها أكثر نجاعة و من جهة أخرى تمكنهم من تقييم نجاعة هذه النفقات و هي فلسفة جديدة للميزانية لكنها تأخرت كثيرا في تونس إلى حدود التسعينات تقريبا و إلى حد الآن لم تتوصل إلى اصلاح منظومة الميزانية و هذا يحتم هيكلية جديدة ليس على المستوى التقني فقط و إنما وجب هيكلية جديدة على مستوى توزيع المسؤوليات داخل الوزارة التي يجب أن تتسجم مع هذه المنظومة الجديدة و ذلك حسب البرامج و ليس حسب المهام ففي وزارة الفلاحة مثلا يمكن أن نجد مدير عام برامج المياه و مدير عام حماية الشريط الساحلي و مدير عام إعادة هيكلة بالمناطق السقوية و يتم تقسيم هيكل على حسب البرامج و ليس على حسب المناطق الجغرافية و يعد هذا من الأسباب التي أخرت ارساء منظومة التصرف حسب الأهداف للميزانية .

على كل هناك هيكل كامل في وزارة المالية مهم بهذا الشأن و حسب ما ورد علينا قد تحقق تقدم في هذا المجال و لأول مرة في تونس في سنة 2014 وقع تقديم ميزانيات كل الوزارات بنسختين نسخة كلاسيكية و أخرى حسب الأهداف و هذه تعد خطوة إيجابية رغم أن تقديمها يقتصر فقط على المستوى التقني يعني على الأوراق فقط و ذلك لأن هذا يستدعي على المستوى التطبيقي إعادة تنظيم هيكل لكل الوزارات .

س: الفرق بين الآداءات و الأتاوى ؟

ج : لست مختصا في الجباية و لكن على المستوى التقني لا أرى فرقا بين الآداءات و الأتاوى إلا أنه يمكن أن يكون إدراج هذا المصطلح الجديد للتخفيف من وطأة لفظ آداءات على الرأي العام لأنه حين نقول آداءات جديدة قد يساهم هذا في بعث توترات إجتماعية و في احتجاجات و لكن مصطلح آتاوى مصطلح لطف و جديد و ربما يكون له وقع أقل حدة على سمع المواطن . س : اعتمدت ميزانية 2014 على التداين الخارجي ... لكن إذا لم تحصل الحكومة على القروض المبرمجة فهل سيستعصي عليها تنفيذ برامجها ؟

ج : هذه نقطة استفهام كبيرة في ميزانية الدولة لسنة 2014 حيث أن موارد الدولة جزء كبير منها متأت من القروض الخارجية تقريبا أكثر من 5000 مليون دينار مبرمجة لقانون المالية لسنة 2014 بعنوان الدين الخارجي و هنا السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الضمانات للحصول على هذه القروض ؟ خاصة أن علاقة البلاد اليوم بشركاءها في الخارج فيها الكثير من الأخذ و الرد خاصة في ظل رفض تعليق البنك الإفريقي نشاطه في تونس هذا من جهة و التردد الواضح لدى البنك العالمي و صندوق النقد الدولي في التزامهما بوعودهما في سنة 2013 حيث أنه في إطار الميزانية التكميلية لسنة 2013 قلصت هذه المؤسسات المالية الكبرى من حجم القروض الممنوحة لتونس

و يعتبر هذا المبلغ الكبير من القروض الخارجية مرتبط أشد الارتباط بوصول الأطراف السياسية إلى وجود حل سياسي لضمان الرؤيا السياسية الواضحة على المدى المتوسط إن لم يكن على المدى القريب لأن هذه المؤسسات لا تمنح هذه المبالغ المالية الهامة إن لم يكن هناك وضوح شامل للحياة السياسية في البلاد و نحن نرجوا أن يتم التوافق في أقرب وقت ممكن .

س : مقاومة السوق الموازية و مقاومة الفساد من شأنه أن يسمح للدولة بإضافة نقطتين في الناتج الوطني الخام لماذا تأخر الجهاز التنفيذي في محاربة هؤلاء الأفتين ؟

ج : هناك مشاورات تتم في إطار الإصلاح الجباي و لكن هذه المشاورات تقتصر إلى التشاركية خاصة في مدى تشريكها للمنظمات الوطنية التي لديها خبرة في هذا الميدان مثل الاتحاد العام للشغل و منظمة الصناعة و التجارة اللذان عبرا عن قلقهما من مسار هذه المشاورات في إطار اللجان هناك بعض الإجراءات بمقتضى قانون المالية 2014 للحد من بعض مظاهر التهرب الجباي يعني مثلا الإجراء المتعلق بمنع التعامل نقدا في كل المعاملات التي تفوق 20 ألف دينار تعتبر هذه خطوة إيجابية و لكن ليست حلا للمشكل لذلك يجب ألا مراجعة الصلاح الجباي في عنصرين أولا مقاومة ظاهرة التهريب و الاقتصاد الموازي بصفة عامة و ثانيا مراجعة النظام التقديري لذلك فإن التحدي الكبير هو كيفية ارساء نظام جباي عادل تتقاسم فيه مل شرائح المجتمع على حد سواء هذه التضحيات .